

## عرض كتاب: إحصاءات الجريمة في الدول العربية.. مصادرها وجمعها وتحليلها

تأليف الفريق د. عباس أبو شامه عبدالمحمود (\*)

اللواء د. محمد الأمين البشري (\*\*)

مراجعة: د. فؤاد توفيق العاني (\*\*\*)

هذا الكتاب أهمية الإحصاءات والمعلومات الأمنية الدقيقة في حماية الأمن الداخلي وحفظ النظام وضمان السلامة العامة في الدول العربية خاصة، ويعيد الكتاب كذلك مسألة إحصاءات الجريمة إلى فكر رجال الشرطة وجعلها مرشداً لصناع القرارات الأمنية والاجتماعية.

اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وخمسة فصول، مع تصوّر مقترح لتطوير نظام عربي للإحصاءات والمعلومات الأمنية.

ففي المقدمة. أوضح المؤلفان أهمية الإحصاءات والمعلومات الأمنية في حفظ الأمن واستتبابه، وأن يتجه البحث العلمي إلى تطوير إحصاءات الجريمة نحو خيارات المستقبل واستشرافه، في إطار حوسبة (noitaziretupmoc) إحصاءات الجريمة وكامل عمليات نظام العدالة الجنائية. وذلك وفقاً للمفهوم المتفق عليه دولياً، والمعتمد من قبل الأمم المتحدة .

أما الفصل الأول : مدخل الدراسة

ففي موضوع الكتاب جاء الكلام عن أن إحصاءات الجريمة من أكثر أعمال الشرطة التي نالت العناية والاهتمام في معظم الدول العربية، كونها تشكل جزءاً من

---

(\*) رئيس قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

(\*\*) مستشار وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(\*\*\*) أمين مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

تقارير الأمن اليومية التي تعدها الشرطة، وأن مفهوم إحصاءات الجريمة على مستوى الوطن العربي ومنذ الخمسينيات كان قاصراً على رصد أرقام جميع الجرائم المبلغة للشرطة، ومخالفات المرور وإصدارها في شكل تقارير يومية وشهرية وسنوية، وتبين أن هذا النهج مازال متبعاً في إعداد إحصاءات الجريمة في بعض الدول العربية، بينما إحصاءات الجريمة اليوم باتت علماً وفناً وباباً من أبواب المعرفة التي تضم بين جنباتها شخصيات في الإحصاء والقانون والاجتماع والاقتصاد والهندسة وعلوم الحاسب الآلي وتقنية الاتصالات والبحث العلمي.

وكانت أهمية موضوع الكتاب وأهدافه، تكمن في أن الإحصاء أخذ مكانه في الاستراتيجيات وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنبؤ بالمستقبل وتحديد احتياجاته، وأنها تسلط الضوء على المفاهيم والثقافات الحديثة لإحصاء الجريمة والمسوحات وسط ضحايا الجريمة.

أما الهدف من هذه الدراسة، فيتمثل في: التعريف بالنظم والمفاهيم الحديثة لإحصاءات الجريمة، والوقوف على مصادر الإحصاءات المستحدثة وطرائق الاستفادة منها، والدعوة إلى حوسبة عمليات إحصاءات الجريمة وعمليات العدالة الجنائية وربطها بالإحصاءات القومية. ثم وضع تصور لجهاز يُعنى بأعمال إحصاءات نظام العدالة الجنائية وتحليلها وتقويمها وعرضها للمستفيدين منها.

وكذا وضع تصور مقترح لمنهج يساعد على تأهيل وتدريب العاملين في مجال جمع وتحليل الإحصاءات الأمنية.

بعدها تطرق الفصل إلى منهجية الدراسة التي اعتمدت منهجاً وصفيّاً وتحليلياً يسعى إلى الوقوف على المعالجات النظرية لأعمال إحصاءات الجريمة وكيفية تطورها. ثم تحدث عن مصطلحات الدراسة المقررة فيها.

وفي الفصل الثاني، جاء الحديث عن «إحصاءات الجريمة» فتناول مفهوم علم الإحصاء وبأنه يربط الماضي بالحاضر للدلالة على المستقبل بمعنى اهتمامه بالبيانات التاريخية المتوفرة في قواعد البيانات والبحوث العلمية والمجموعات الإحصائية المنشورة والمعروفة بالبيانات والمطروحة لبيانات الثانوية وكذا عنايته بالبيانات الحالية

من مصادرها المختلفة وبالطرائق العلمية المعتمدة. فيما يُعرف بالبيانات الأولية لاستشراف المستقبل.

ويبين الكتاب في فصله هذا أن هناك شروطاً تتطلبها العمليات الإحصائية لا بدّ من توافرها، منها: أن تكون البيانات صحيحة ومعبرة عن الظاهرة المدروسة، ويُفضل أن تكون خاضعة للمقارنة في الكميات أو النسب المئوية، ومعرفة تعريفاً واضحاً لا لبس فيه وخالية من الأخطاء.

ولقد ميّز هذا الفصل بين البيانات والمعلومات وتعريف إحصائيات الجريمة وأهميتها. وأهميتها كذلك في نظام العدالة الجنائية مشيراً إلى إحصاءات الجريمة وحقيقة حجمها. وجاء الفصل الثالث: ((إعداد إحصاءات نظام العدالة الجنائية وتحليلها)) ليتحدث عن طريقة جمع بيانات نظام العدالة الجنائية وضرورة وضع أولويات واضحة للاحتياجات في مجال البيانات الإحصائية وحجمها وتفاصيلها في ضوء الموارد المالية المتوفرة، وفي التنظيم الإداري والاعتبارات التقنية، وأوضح الفصل: المصادر المكتملة لإحصاءات العدالة الجنائية والتي منها: استقصاءات الضحايا، ودراسة الإبلاغ عن الذات وغيرها من الإحصاءات المكتملة ثم تجهيز البيانات، ليعرج إلى تحليل وتقويم ونشر إحصاءات العدالة الجنائية، ثم استخدام تلكم الإحصاءات. في التنبؤات الأمنية.

وعن ((حوسبة إحصاءات نظام العدالة الجنائية)) كان الفصل الرابع تكلم عن: خلفية الحوسبة ومجال استخدام الحاسبات الآلية في الشرطة حيث شرعت أجهزة الشرطة في معظم الدول بالتركيز على حوسبة الأعمال الشرطية والأمنية الجنائية في مجالات عدّة منها: تسجيل البلاغات الجنائية والحوادث، والتعامل معها آلياً، والرصد المركزي والتحليل الفوري لبصمات الأصابع، وأعمال الدوريات المتحركة والثابتة، وقاعدة البيانات المركزية للأسلوب الإجرامي، وإدارة أعمال غرف العمليات، وإدارة الموارد البشرية، ومتابعة القضايا الجنائية، وتنفيذ العقوبات والتدابير الإصلاحية للمؤسسات العقابية والإصلاحية، والمراقبة الإلكترونية، والتحقيق والمحكمة في الجرائم المرتكبة في بيئة التقنيات العالية، وأعمال المختبرات الجنائية والبصمة الوراثية، والأدلة الجنائية وتقنية المعلومات الجغرافية.

وتناول الفصل الخامس (إحصائيات الجريمة وبياناتها) ليوضح مفهوم بيانات الجريمة ، وهي ترجمة غير رسمية للعبارة gnippam emirc والتي تستخدم بواسطة محلي الجرائم في أجهزة إنفاذ القانون لرسم وإظهار وتحليل أنماط الجرائم المبلغ عنها «إذ أن البيانات تكون أساساً لتحليل الجريمة ووضع إستراتيجية العمل الشرطي القائم على الإحصاءات المحوسبة tatsmoc»، بمعنى آخر أن بيانات الجريمة، هي نقل الوثائق والتقارير في شكل يمكن متخذ القرار من تصور الموقف وإدراك الأوضاع في لحظة واحده .

وهي تشمل : النظريات المكانية للجريمة، الإحصاءات المكانية، لتحليل الجريمة واكتشاف الأماكن الإجرامية الساخنة، والبيانات، والتحليل الزماني والمكاني للجريمة، وتتبع الثقافات، والبيانات التحقيقية والتكتيكية، والاستشعار عن بعد وفق رسم خرائط الجريمة ونظام تحديد المواقع الدولية، وسجل هذا الفصل خلفية تاريخية لبيانات الجريمة وأنواع معلومات خريطة الجرائم، وتصميم خرائط الجريمة والتطبيقات اليومية لخرائط الجريمة واستخدام الخرائط في المعلومات والتحقيقات الجنائية ، وبيانات إحصاءات الجريمة المحوسبة والعملية الإدارية .

وتضمن الكتاب : تصور مقترح لتطوير نظام عربي للإحصاءات والمعلومات الأمنية، حيث بين المؤلفان أن هناك مبررات عديدة برزت لتطبيق مشروع تطوير نظام الإحصاءات والمعلومات الأمنية ، وفق مفهوم (كايزن) ومنها :

متطلبات الإدارة والتخطيط ومتطلبات دراسة وتحليل السياسات ، وقد أشار هذا المقترح إلى عدد من المعوقات التي يلزم توافرها لنجاح المشروع المقترح وتطويره واستمراره .

يعد هذا الكتاب إضافة ثرية إلى المكتبة الأمنية العربية، ذلك أنه يهتم ويوضح أهمية لغة الأرقام والإحصاءات والمعلومات في حفظ الأمن وفي قضايا التنمية بوجه عام .

ويعد هذا الإصدار العلمي الذي صدر عام ٢٠١٠م برقم (٥٠٠) في سلسلة إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ويقع في (٢١٦) صفحة من القطع المتوسط .